Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on Mitigating Credit Risk and Its Reflection on Financial Sustainability: An Applied Study on Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Ashraf Hashim Faris Alabdoon*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
IFRS 9, Credit Risk, Financial Sustainability, Iraqi Commercial Banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	25 Fep. 2026
Received in revised form	23 Mar. 2026
Accepted	26 Mar. 2026
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ashraf Hashim Faris Alabdoon
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This study aims to examine the impact of implementing the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on reducing credit risk and its reflection on financial sustainability. The research is based on the main hypothesis that the application of IFRS 9 has a significant effect in mitigating credit risk, which in turn positively contributes to achieving financial sustainability in banks.

To achieve the research objective, the study was applied to commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange over the period (2013–2023). In the empirical aspect, the study relied on data derived from the published annual financial reports of the sample banks. The statistical software STATA 17 was utilized to construct a comprehensive database, enabling the conduct of statistical analysis and linking theoretical concepts with the practical reality of the banking sector operating in Iraq.

The findings of the study indicate a clear positive effect of applying IFRS 9 in reducing credit risk within banks, as well as its role in enhancing financial sustainability. However, the results also reveal that credit risk does not have a direct effect on financial sustainability. This finding is attributed to the lack of sufficient financial and human resources in banks, in addition to the incomplete understanding of the mechanism for implementing the standard. Furthermore, the study found that IFRS 9 affects financial sustainability indirectly through the mediating role of credit risk.

Based on these findings, the study recommends the importance of adopting IFRS 9 due to its effectiveness in reducing credit risk and improving financial sustainability in banks. It also emphasizes the need to provide all necessary requirements and capabilities to ensure its proper implementation.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

أثر تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) في الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسه على الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أشرف هاشم فارس العبدون
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) في الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسه على الاستدامة المالية، ولتحقيق هدف البحث تم تطبيق الدراسة على المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2013–2023). إذ تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على البيانات المستمدة من التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة البالغة 16 مصرف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وباستخدام البرنامج (STATA17)، بهدف بناء قاعدة بيانات تمكن من إجراء التحليل الإحصائي وربط المفاهيم النظرية بالواقع التطبيقي لقطاع المصارف العامل في العراق.

توصل البحث إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا واضحا لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS 9) للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف وكذلك تأثير على تحسين تعزيز استدامتها المالية، فضلاً عن عدم وجود تأثير للمخاطر الائتمانية لتحقيق الاستدامة المالية وتم تبرير ذلك بعدم توفر الإمكانيات كافة المادية والبشرية لدى المصارف فضلاً عن عدم الفهم الكامل لآلية تطبيق المعيار واخيراً وجد ان هناك تأثير تطبيق المعيار على الاستدامة المالية من خلال توسيط مخاطر الائتمانية لتلك المصارف. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بأهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS 9) كونه يحد من المخاطر الائتمانية فضلاً عن تحسين الاستدامة المالية لتلك المصارف وكذلك توفير الامكانية والمتطلبات اللازمة كافة لتطبيقه.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي (IFRS 9)، المخاطر الائتمانية، الاستدامة المالية، المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

يمثل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 تحولاً جوهرياً في معالجة الأدوات المالية، إذ اعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من النموذج القائم على الخسائر المتحققة. ويؤدي هذا النهج إلى تحسين تقدير جودة الأصول المالية عبر استباق التعثر المحتمل، مما يعزز شفافية التقارير المالية ودقة القياس المحاسبي للمخاطر المرتبطة بالأدوات الائتمانية (Bischof & Daske, 2016). وقد أشارت دراسة (Abed et al, 2022) أن تبني هذا المعيار أسهم في تحسين الانضباط الائتماني، وزاد من موثوقية القرارات المرتبطة بمنح الائتمان وإدارة محفظة الأصول.

وتعد المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر تأثيراً على استقرار المصارف، إذ تنشأ نتيجة عدم قدرة المقترضين على الإيفاء بالتزاماتهم. وترتبط مستويات هذه المخاطر بكفاءة إجراءات التقييم والرقابة الائتمانية، حيث يؤدي ضعف التقدير إلى ارتفاع معدلات الديون المتعثرة والضغط على مؤشرات الملاءة والربحية. وتشير الأدبيات المالية إلى أن التحسن في تقدير المخاطر الائتمانية يسهم في خفض حجم التعثر ويعزز قدرة المصارف على إدارة مواردها بكفاءة في بيئة مالية تتسم بالتقلب

(Ozili, 2020). أما الاستدامة المالية في القطاع المصرفي فتمثل قدرة المصارف على الاستمرار في أداء وظائفها وتحقيق توازن بين السيولة والربحية والملاءة على المدى الطويل. وتعتمد هذه الاستدامة بدرجة كبيرة على جودة إدارة المخاطر، لاسيما المخاطر الائتمانية، حيث يؤدي انخفاض الخسائر المتوقعة وتحسن الانضباط الائتماني إلى دعم الاستقرار المالي وتعزيز مرونة المصارف تجاه الصدمات الاقتصادية (Nyakarimi & Atambo (Nyakarimi & Atambo, 2021) (Abed et al, 2022)

تطبيق IFRS 9 ساعد المصارف على تطوير نماذج قياس أكثر دقة للمخاطر الائتمانية، الأمر الذي أدى إلى تحسين جودة التنبؤ بالتعثر وتقليل الخسائر المحتملة. وفي هذا السياق أن انخفاض مستوى المخاطر الائتمانية الناتج عن هذا التطور ينعكس مباشرة في تعزيز مؤشرات الاستدامة المالية عبر رفع مستوى السيولة والربحية، وتوفير قدرة أكبر للمصارف على المحافظة على استمراريتها في ظل التغيرات الاقتصادية. ومن ثم، فأن الارتقاء بمنهجية تقدير المخاطر وفق IFRS 9يعد عاملاً أساسياً في دعم الاستدامة المالية للمصارف عبر تقليل الهشاشة الائتمانية وتوفير بيئة مالية أكثر استقراراً. لذا تنبع أهمية البحث في حث المصارف على الاهتمام بتبني التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية عموماً ومعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) على وجه الخصوص والذي يتلخص بكيفية مواجهة المخاطر المالية المتوقعة التي يتعرض لها المصارف مستقبلاً وذلك من خلال العمل على تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة فضلاً عن مخاطر السيولة ولتحقيق ذلك تم تقسيمه على المبحث الأول والذي يتمثل باستعراض بعض دراسات السابقة فضلاً منهجية البحث والمبحث الثاني يتضمن العلاقة بين متغيراته وأبعاده نظرياً أما المبحث الثالث فيتضمن الدراسة الميدانية لاختبار النتائج عملياً وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: بعض دراسات السابقة ومنهجية البحث

والذي يتمثل بالآتي:

أولاً. دراسات السابقة وأهم اسهامات البحث الحالي: هناك العديد من الدراسات التي تم تناولها من قبل الادبيات المحاسبية بخصوص تطبيق بمعيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 9) إذ أخذ دوافع إقراره بدلاً عن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) اهتمام العديد من الباحثين وخصوصاً بعد فرض تطبيقه على القطاع المصرفي عام (2018) كونه أدى إلى التحولات المهمة في عملية قياس الأصول المالية، إذ إن تطبيقه يعزز من الشفافية للبيانات المالية ويحد من عدم تماثلها فضلاً عن ممارسة التحوط المحاسبي بصورة أكبر من خلال اعتماده على تكوين مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة أي قبل وقوعها فضلاً عن انه يرفع من مستوى التعقيد الخاص بالأرباح وتقلباتها بصورة متكررة من خلال زيادة تعقيد النماذج المحاسبية (Morsed, 2024) .كما إنه يعزز من الملاءة المصرفية لتلك المصارف فضلاً عن أنه يخفض من تكاليف رأس المال ومخاطرها ويزيد من دقة تقديراتها (علي واخرون، 2023)، (بهانه، 2022)، (عثمان، 2022).

فيما أشارت دراسة (لحسن وخدوسة،2021) إلا أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحسن من عملية الإفصاح عن المخاطر المصرفية بما يضمن المعلومات الكافية وبصورة مفصلة عن الطرق التي يتم اعتمادها من قبل المصارف لإدارة تلك المخاطر بصورة كاملة فضلاً عن المبالغ التي تم تخصصها ليتم مواجهة هذه المخاطر بما يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المالية الطارئة. لحد من ارتفاع المخاطر ويزيد من فاعلية النظام المحاسبي المطبق في تلك المصار لعملية لرقابة عليها

فضلاً عن إدارتها. فيما عدت دراسة (Omukhulu, 2020) و(Ribeira et al., 2024) إن العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية فضلاً عن ادارة مخاطرها فضلاً عن الملاءة المالية لكفاية رأس المال تنعكس بدور ايجابي على الأداء المالي لتلك المصارف بما يعادل حصتها السوقية وبما يحسن من قيمتها ويحافظ على الاحتياطات الرأسمالية اللازمة للإيفاء بمتطلباتها التشغيلية أي إن ذلك يمكنا من الاستمرارية وكما نصت دراسة (الشباسي، 2021) على ذلك. فيما اضافة دراسة (غادة، 2025) أن تطبيق النموذج الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) يؤثر ايجابياً على الكفاية لرأس المال للمصارف مما ينعكس ايجاباً على تحقيق استقرارها المالي مما يسهم في الحد من مخاطرها الائتمانية من خلال التنبؤ بها مقدماً. في المقابل، إلى ذلك سلباً على معدا العائد الخاص بالحقوق الملكية فضلاً عن تقليل أرباحها في الأمد القصير.

يتضح لنا من خلال المراجعة والتحليل للأدبيات المحاسبية المتخصصة بمجال بحثنا أن هناك علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 9) على المخاطر المالية، فيما لم تتناول أي دراسة علمية (حسب علم الباحث) على الاستدامة المالية بصورة دقيقة وإنما اقتصرت على جودة التقارير المالية عموماً فضلاً عن عدم وجود أي دراسة كذلك تناولت العلاقة بين متغيرات البحث وبصورة خاصة على البيئة العراقية والمتمثلة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهذا يعد أبرز اسهام علمي لهذا البحث فضلاً عن الاعتماد على مقاييس كمية حديثة على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهو ما سيتم التعرف عليه من خلا الادبيات المحاسبية فضلاً عن التحليل الكمي للبيانات واختبار فرضيات البحث.

ثانياً. منهجية البحث: تتمثل المنهجية بالآتي:

1. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من الدور المحوري الذي تلعبه المصارف في الأسواق المالية، ويتطلب ذلك حثها على مواكبة الاجراءات فضلاً عن الأساليب الحديثة وكذلك الأدوات المالية أثناء تنفيذ أعمالها في مجال حساباتها، وبذلك تتلخص أهمية البحث بما:

أ. العمل على تقديم دراسة علمية جديدة من خلال تسليط الضوء على أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) والمخاطر المالية فضلاً عن الاستدامة المالية.

ب. حث المصارف على الاهتمام بتبني التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية عموماً ومعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) على وجه الخصوص والذي يتلخص بكيفية مواجهة المخاطر المالية المتوقعة التي يتعرض لها المصارف مستقبلاً وذلك من خلال العمل على تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة فضلاً عن مخاطر السيولة.

ج. العمل على تعزيز قدرة المصارف لمواجهة الأزمات والخسائر التي من المتوقع أن تتعرض لها مما ينعكس على تحقيق استقرارها المالي.

د. تعد الاستدامة المالية معيار ثقة وذلك كونها تعمل على كسب ثقة أصحاب المصالح فضلاً عن ضمان تحقيق مصالحهم المالية.

2. **مشكلة البحث:** رغم الأهمية المتزايدة لمفهوم الاستدامة المالية في القطاع المصرفي، فأن الواقع المصرفي في العراق ما يزال يشهد ضعفاً في تحقيق هذه الاستدامة نتيجة عوامل متعددة تشمل ضعف التكامل المؤسسي، محدودية استراتيجيات التمويل المستدام، وغياب بنى تنظيمية متطورة تتماشى مع متطلبات الاستدامة الدولية. فقد أشارت دراسات محلية أن القطاع المصرفي العراقي لم يتبنَ بفعالية مفاهيم التمويل المستدام، مما أثر سلباً على قدرته على مواجهة المخاطر المالية وتعزيز

استقراره المالي، وهذا ما يعكس تحديات حقيقية في مسار الاستدامة المالية للمصارف (Al-Mayoufi & Al-Moussawi, 2025).

وتنبع هذه المشكلة من أن ضعف المؤشرات المالية لدى بعض المصارف العراقية وعدم وجود إطار شمولي لإدارة المخاطر والموارد المالية المستدامة يجعل من الصعب تحقيق توازن مستدام بين السيولة، الربحية، والملاءة، مما يعرض المصارف لتقلبات اقتصادية وقصور في تغطية التزاماتها المالية المستقبلية. ومن ثم، فأن عدم قدرة المصارف العراقية على تحقيق الاستدامة المالية يشكل مشكلة حقيقية ومستمرة تحتاج إلى دراسات تحليلية مكثفة لتفسير تأثير السياسات المحاسبية والمالية مثل تطبيق معيار IFRS 9 في تحسين هذه الحالة. وبذلك تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

أ. هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) على المخاطر الائتمانية.

ب. هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على تحقيق الاستدامة المالية؟

ج. هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) على تحقيق الاستدامة المالية؟

د. ما مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في تحقيق الاستدامة المالية في ظل المخاطر المالية؟

3. **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) في الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسه على الاستدامة المالية ويمكن تحديد الأهداف الفرعية:

أ. التعرف على الإطار النظري للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) والمخاطر الائتمانية والاستدامة المالية.

ب. اختبار أثر معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في المخاطر الائتمانية.

ج. معرفة مدى أثر المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستدامة المالية.

د. قياس أثر معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في تحقيق الاستدامة المالية.

ه. اختبار أثر معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في تحقيق الاستدامة المالية في ظل المخاطر الائتمانية.

4. **. فرضية البحث:** يمكننا صياغة فرضيات البحث بالآتي:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في المخاطر الائتمانية.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية في تحقيق الاستدامة المالية.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في تحقيق الاستدامة المالية.

د. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في الاستدامة المالية من خلال المخاطر الائتمانية.

5. مجتمع وعينة البحث:

أ. مجتمع الدراسة: يتمثل بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددهن 16 مصرف.

ب. عينة البحث: تتمثل بالمصارف التجارية العراقية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

6. الحدود الزمانية والمكانية: تتمثل بالآتي:

أ. **الحدود المكانية:** تتمثل بالمصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.

ب. **الحدود الزمانية:** تتعلق الفترة الزمنية الواقعة بين (2013) إلى (2023).

7. منهج البحث: يتمثل بما يأتي:

أ. **المنهج الاستنباطي:** يتمثل بمراجعة فضلاً عن التحليل الخاص بالأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوعه وذلك من خلال الاستقراء للأفكار والآراء التي وردت بالمصادر المختلفة ليتم التوصل من خلالها للأفكار فضلاً عن الطروحات والنظريات المتعلقة بموضوع بحثنا الحالي.

ب. المنهج الاستقرائي: يتمثل بالتحليل للبيانات فضلاً عن التقارير إذا تم الاعتماد على التحليل والتقييم لمتغيرات والابعاد لبحثنا استناداً للتقارير وكذلك للبيانات المالية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

8. متغيرات وأبعاد البحث وطرق قياسها. وتتمثل متغيرات البحث بالشكل الآتي:

أ. **المتغير المستقل:** والذي يتمثل بتطبيق معيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9).

ب. المتغير الوسيط: والمتمثل بالمخاطر الائتمانية المالية (CR)

ج. المتغير التابع: هو الاستدامة المالية. **(FS)**

نماذج البحث الرياضية: أدناه المعادلات الأربعة حسب ما جاء في فرضيات الدراسة:

$$\mathbf{CR = \beta_0 + \beta_1 IFRS9 + \varepsilon} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\mathbf{FS = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\mathbf{FS = \beta_0 + \beta_1 IFRS9 + \varepsilon} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$\mathbf{FS = \beta_0 + \beta_1 IFRS9 + \beta_2\ CR + \varepsilon} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ز. نموذج البحث:

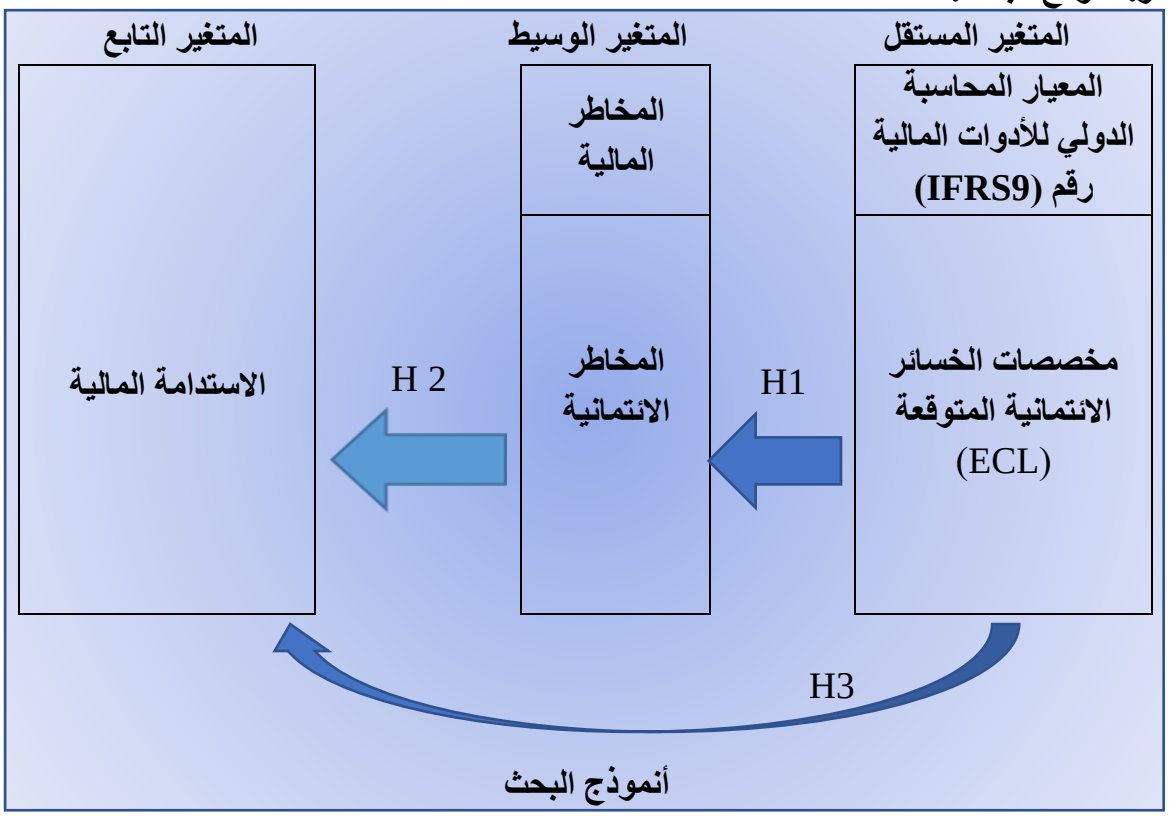

المبحث الأول: الإطار النظري

أولاً. معيار الإبلاغ الدولي (IFRS9): تم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) في عام 1995 إذ تم اعداده من قبل المنظمات والهيئات المهنية والتي تهتم بتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المالية، والذي طرأ عليه العديد من التغيرات الجوهرية والتي لا يزال تطبيقها سارياً، ومن أهمها التغيرات المتمثلة باستبدال الأحكام الخاصة بعملية الإفصاح عن الأدوات المالية المتضمنة بمعيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS 7) وذلك في عام 2005 علما انه طبق فعلياً عام 2007 ليكون بديل عن معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 30) وتتمثل فكرته بتغيير قواعد الإفصاح الخاص بالأدوات المالية في المصارف وخصوصاً فيما يتعلق بمخاطر الائتمان التي يستوجب الإفصاح عنها نظراً لخطورتها مما كان السب الأساسي لعملية استبداله بمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) المتمثل بمحاسبة الأدوات المالية عام 2008 فضلاً من وجود العديد من الانتقادات الأخرى عليه منها التعقيد الزائد مما ينعكس سلبا على سهولة تطبيقه عملياً ونتيجة لذلك تم إقرار معيار ابلاغ دولي عام 2014 هو المعيار رقم (IFRS 9) والذي تم تطبيقه في الأول من يناير 2018 (Honková, 2021: 26).

يحفز تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9) عملية تقييم الخصائص للتدفقات النقدية التعاقدية للتحديد والفهم الكامل لخصائصها فضاً عن أصولها المالية. ولكي يتم ذلك يجب أن تُقاس الأصول المالية بقيمتها الحالية، يعني ذلك أن هذه الأصول تكون معرضة بصورة حصرية للمخاطر الخاصة بالاقتراض الأساسية والمتمثلة بمخاطر (السيولة والائتمان). تنعكس تلك التغيرات للمخاطر الأساسية على تطبيق النموذج الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL). في حين يمكن أن تتعرض الأصول المالية لأكثر من تلك المخاطر وفي هذه الحالة تُقاس بالقيمة العادلة، مما يعكس جميع تلك المخاطر على الدخل الشامل. وبصورة عامة أن الصرامة النسبية للمتطلبات الخاصة بالتصنيف والقياس فضلاً عن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) في المعيار رقم (IFRS 9) ينعكس ايجاباً على التوقيت المناسب للتدفقات النقدية وتحديدها بصورة أكثر دقة مقارنةً بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39). إن عملية التمييز بين مخاطر الاساسية وغير الأساسية للاقتراض يجب تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية هي عبارة عن مدفوعات القرض وفوائدها فقط على المبلغ المستحق. وذلك يتم من خلال تطبيق اختبار SPPI يحول المحاسبة من أنها قائمة على القواعد لا على المبادئ فقط مما يستلزم تكيف الأدوات على ذلك (Kvaal et al., 2023: 11)، يشير التقرير الخاص بمجلس المخاطر النظامية الأوربي (European Systemic Risk Board, 2017) الى الاعتماد على المعيار رقم (IFRS 9) والذي تتمثل فحواه الأساسية على التحول من منهج احتساب المخاطر المتوقعة بدلا عن الخسائر المتحققة وخصوصاً في قطاع المصارف ينعكس ذلك ايجاباً على الاستجابة لتكوين المخصصات مما يسرع الاعتراف بالخسائر فضلاً عن تحقيق فوائد عدة مرتبطة بإدارة المخاطر، يعزز ذلك الاستقرار المالي ويساعد في معالجة مشكلة التأخير في الاعتراف بالخسائر الائتمانية النظامية الأوروبية مسبقاً. ذكر (Novotny, 2016) تحديد مخصصات خسائر القروض التي تمثل النقطة الاضعف في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وذلك من خلال التأخير بالاعتراف بالخسائر وذلك نتيجة لاعتماده على أساس الخسائر المتكبدة اي التي حدثت فعلاً. مما انعكس على تأخير الاعتراف بها بالواقع على الأرباح الخاصة بالمصارف من خلال تأخير الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الأزمة العالمية المالية، أدى الاعتماد على المعيار رقم (IFRS 9) إلى قيام المصارف بأثبات الخسائر المتوقعة مباشرة مما يعد تغييرًا جوهريًا مما ينعكس ايجاباً على الحد من

الخسائر الائتمانية قدر الامكان بالاعتماد على تكوين المخصصات بمجرد عملية التسجيل الخاصة بالأصل المالي في السجلات مما ينعكس ايجاباً على الحد من المخاطر المالية، وينطبق ذلك على المخصصات المستندة على الخسائر المتوقعة للأصول المقاسة سواء بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة بالاعتماد على إجمالي الدخل الشامل (Qasim, et al., 2023: 8)، (البابلي واخرون، 2023: 148)، وتتم المعالجة وفقًا للخطوات الثلاث الآتية والتي يطلق عليها بالمجموعات الثلاث الآتية (Mojca, 2017: 5):

1. تقيس المصارف مخصص الخسائر الأولية للأدوات المالية عند عملية الاعتراف الأولي بقيمة تساوي الخسائر التي يمكن توقعها خلال 12 شهر.
2. تقيس المخصص الخاص بالخسائر عليها بقيمة تساوي خسائرها الائتمانية طول عمرها في حالة ازدياد المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية وبشكل ملحوظ عن مرحلة الاعتراف الأولي.
3. يتم قياس مخصص الخسائر بقيمة خسائرها الائتمانية لطوال عمرها، فضلاً عن أن الايرادات تحسب فوائدها اعتماداً على قيمتها الدفترية الاجمالية والتي عدلت مخصص الخسائر استناداً لها في حالة وجود الخسائر الائتمانية المتراكمة للأدوات المالية.

يوضح الشكل رقم (1) الطرق المحاسبية الخاصة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية وكما يأتي:

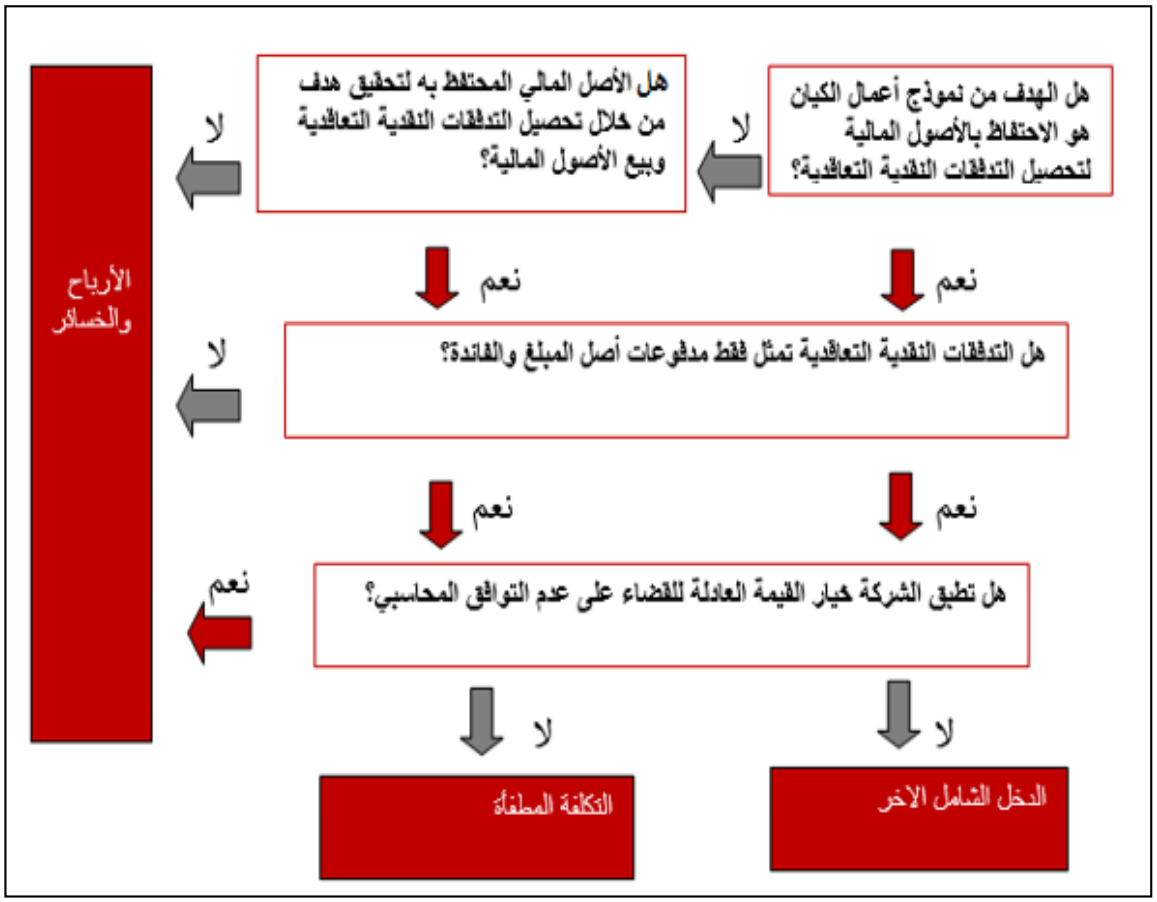

شكل (1): الطرق المعتمدة للتصنيف والقياس الخاصة بالأدوات المالية للمعيار رقم (IFRS9)
المصدر: (علي والعبدون، 2023: 26)، (PWC, 2017: 12)

يعد النموذج المذكور في الشكل رقم (1) والذي يعتمد لإعداد التقارير المالية من الحلول التي تتصف بالوسطية للمحاسبة التقليدية والمحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، فيما تم الإعلان عنه من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (ISAB) عن تقريبه للقيمة العادلة في عملية القياس، والذي قدم كمقترح وتم اعتماده في المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) وذلك لأنه يشير إلى القيمة العادلة لجميع للأدوات المالية للشركات (Palea, 2014: 4)..(Neamah, 2024: 64).

أما فيما يتعلق بكفاية رأس المال فضلاً عن آثاره الاستراتيجية على عمل المصارف أشارت أغلب الدراسات على أن تطبيق المعيار المتعلق بـ (ECL) يعمل على ازدياد المتطلبات الخاصة برأس المال، مما يؤثر على سياسة الاقتراض المصرفي فضلاً عن تخطيطه المالي والاستراتيجي بمعنى أن عمله على زيادة المخصصات بموجب معيار الخسائر الائتمانية يضعف من نسب كفاية رأس المال مما ينعكس سلباً على الاقتراض الخاصة به. مما استلزم ضرورة الابقاء على أعلى مستوى للاحتياطيات يمكن الاحتفاظ به لتعزيز القدرة على الاقراض، لذا يتوجب اعادة سياسة ضبط رأس المال. (Shubita et.al ,2025,84) فيما أضاف (متولي،2022: 536) بأنه لمواجهة ذلك يجب على إدارة المصارف الاعتماد على توسيع قاعدة المعلومات المتعلقة بالمستقبل بالاعتماد على البيانات التاريخية مما يستوجب استخدامها لتقدير تلك المخصصات الخاصة بالخسائر الائتمانية. وبينت دراسة (حسانين، 2022: 474) تطبيق المعيار رقم (IFRS 9) يؤدي إلى تغيير جوهري في الاستراتيجية الخاصة بأدارة المخاطر الخاصة بها مما ينعكس على اجراء تغيير جذري في الأداء الخاص بالاستثمار فضلاً عن سياسة الاقتراض الخاصة بها مما يعد ذلك تحفظاً محاسبيا.

مما سبق نستنتج إن أهم ما يميز تطبيق المعيار رقم (IFRS 9) يعد اطاراً يتصف بسهولة التطبيق فضلاً عن الوضوح وذلك يسهل من عملية إعادة التصنيف والقياس المتعلق بالأدوات المالية وكذلك يعتمد بصورة رئيسية على الغرض المحدد للاحتفاظ بالأصول بدلاً من النية بالاحتفاظ به فقط، ينعكس ذلك على الحد من الاعتماد على الحكم الشخصي لإدارة المصرف. كما ويعطي الصورة الواضحة للكيفية التي تدير بها المصارف لأدواتها المالية فضلاً عن توضيح الخصائص المتعلقة بالتدفقات النقدية التعاقدية لأصولها المالية. ولتحقيق معلومة محاسبية تتصف بالدقة فأن من أهم الأمور التي يعتمد عليها هو استخدام القيمة العادلة (IFRS13) بشكل موسع للقياس المحاسبي فضلاً عن تقليله للمخاطر من خلال العمل على تكوين المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بدل من انتظار حدوثها فعلا.

ثانياً. المخاطر المالية المصرفية: شهدت البيئة المصرفية حديثاً تطورات متسارعة فضلاً عن التحولات الجوهرية وذلك نتيجة للتقلبات المستمرة في الأسواق المالية والاقتصادية على المستويين المحلي وكذلك العالمي، فرض عليها بضرورة تبني الاستراتيجيات الفعّالة لتمكن من ادارة المخاطر المالية بشتى أنواعها. إن القطاع المصرفي يعد أكثر القطاعات التي تتعرض للمخاطر، وذلك لكونه يتصف بالتنوع الخاص بأنشطته فضلاً عن اتساع النطاق لمعاملاته وكذلك تعقيدها، كل ذلك جعل منها أداة رئيسة لضمان تحقيق الاستقرار المالي مما ينعكس تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

يقصد بإدارة المخاطر هي الإجراءات الاستباقية لتحديد المخاطر المحتملة، وعملية قياسها بدقة فضلاً عن الحد من الاثار السلبية لأنشطتها أي انها تتمثل بالاحتمالات التي من الممكن أن يتعرض لها للخسائر المالية، سواء كانت متحققة أو من المحتمل ان تنتج عن التفاعلات المعقدة سواء بين العوامل الداخلية (المتمثلة بالنقص الحاصل بالسيولة، والقصور بإدارة الموجودات أو الضعف

بالهيكل التنظيمي للمصرف)، أم فيما يخص العوامل الخارجية والمتمثلة (بتقلبات الأسعار للفوائد، التغيرات بالأسواق المالية، وأخيراً الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي). إن هذه المخاطر تتمثل في جوهرها بقدرة المصارف على السيطرة وكذلك تمكنها من إدارة تلك الالتزامات مما ينعكس على الضمان للاستقرار المالي ويتم ذلك من خلال المؤشرات لقابلية كفاية رأس المال فضلاً عن جودة الموجودات، (ROA, ROE) والقياس والذي يشتمل على الربحية فضلاً عن التدفقات النقدية التشغيلية. (أحمد ومحمد، 2025: 25).

عرفت المخاطر المالية على أنها التحديات فضلاً عن التهديدات التي يتعرض لها القطاع المصرفي مما ينعكس سلباً على استقرارها المالي، والتي تشتمل على المخاطر الائتمانية وكذلك مخاطر السيولة والسوق فضلاً عن المخاطر التشغيلية، والتي ممكن أن تحدث نتيجة اتخاذا القرارات غير الصائبة من خلال الاعتماد على معلومات غير دقيقة مما يؤثر على السلوك الخاص بأصحاب المصالح، كل ذلك ينعكس على زيادة حالة التعثر لدى المصارف أو عدم إمكانية استمراراها، مما يعني تراجع الثقة في التعامل معها (صندوق النقد الدولي، 2023: 5). بذلك فهي تتمثل بمجموعة من الإجراءات والخطوات فضلاً عن النشاطات التي تقوم بها الجهة المسؤولة عن ادارتها في المصارف للحد من الخسائر التي من الممكن التي تتعرض لها إلى أقل قدر ممكن مهما كان الدافع الذي يقف وراء حدوثها، يتم ذلك من خلال تحديد وتقيم تلك المخاطر فضلاً عن الرقابة عليها، كما وتسعى تلك الإدارات إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمصارف بما يحقق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة لإدارة المخاطر لتحقيق الدور الرئيس لاستقرارها المالي فضلاً عن انعكاس ذلك على استمراريتها وتحسين قيمتها.

1. **أنواع المخاطر المالية المصرفية:** هناك نوعين من المخاطر النظامية والتي تتمثل بالمخاطر الخاصة بأسعار الفوائد ومخاطر سعر الصرف وكذلك المخاطر السوقية ومخاطر التغطية وأخيراً مخاطر التركيز، تتميز هذه المخاطر بأنها لا يمكن تجنبها، لذا سنقتصر في هذا البحث على المخاطر غير النظامية والتي تتصف بأنها مستقلة عن نشاط المصارف الاقتصادي، حيث أنها ناتجة عن الأخطاء الإدارية أي يمكن تجنبها من قبل الإدارة في حال زوال الأسباب التي أدت الى حدوثها وتتمثل بالآتي (Ali &Oudat, 2021: 105):

أ. **المخاطر الائتمانية:** والتي تشير إلى المخاطر التي قد تنتج عن عدم سداد المقترضين للقروض التي بذمتهم، أو التعثر في سداد مبلغ القرض الأصلي فضلاً عن الفوائد المترتبة عليه.

ب. **مخاطر السيولة:** والتي تنتج عن اتخاذ القرارات الإدارية غير الرشيدة والتي تتعلق بمجالات الإنتاج، التسويق وكذلك الاستثمار، مما ينعكس سلباً القيمة المصرف السوقية. ويحدث ذلك نتيجة الاعتماد على معلومات غير صحيحة وينتج عن ذلك عدم امكان المصارف من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف ذات المصلحة من خلال عدم توافر السيولة الكافية رغم أنها كانت تحقق أرباح جيدة سابقاً.

ج. **مخاطر الرفع المالي:** -يتميز بارتباطه برأس مال المصرف، ويمكن قياسها من خلال نسبة الديون الى القيمة الاجمالية لموجودات المصرف، فاذا كانت السنبة مرتفعة فيعني أن الرفع المالي تكون نسبته مرتفعة، أي إن العلاقة طردية بالارتفاع او الانخفاض.

د. **مخاطر الرفع التشغيلي:** التي ترتبط بهيكل تكاليف المصارف، ويقاس ذلك بنسبة الخاصة بالتكاليف الثابتة التشغيلية المئوية ضمن اجمالي التكاليف.

ه. **المخاطر الصناعية:** التي تنتج عن العوامل التي تؤثر بصورة جلية على القطاع الصناعي المحدد على وجه الخصوص دون حدوث أي تأثير خارجه.

بما إن الهدف من بحثنا توضيح التأثير بين معيار المحاسبة الدولي رقم (IFRS 9) والمخاطر المالية والذي ينحصر على المخاطر الائتمانية لذا سيتم التركيز على مخاطر الائتمان فضلاً عن ضمن المخاطر المالية المصرفية في الجانب العملي.

2. **العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية:** هناك العديد من العوامل التي ممن الممكن أن تؤثر على ازدياد المخاطر المصرفية ومنها (لحسن، 70:2018) (رهيف، 395:2015):

أ. العوامل الخارجية: أم التذبذب والتغيرات فضلاً عن التقلبات في أسعار الفائدة وكذلك أسعار الصرف يحدث تأثير بصورة سلبية كبيرة على الميزانية الخاصة بالمصارف، بسبب حساسية هذه المتغيرات على الأسعار الخاصة بالفوائد.

ب. بعض الأنشطة المالية في المصرف لا تظهر ضمن ميزانيته بشكل موجودات أو مطلوبات، رغم تأثرها الواضح على العوائد الخاصة بالمخاطر المصرفية، وهي التي ينتج عنها أرباح أو تسجيل مصاريف بدون امتلاك أي موجودات أو مطلوبات فضلاً التعهدات أو أي التزام طارئ للمصرف.

ج. البيئة التنافسية: هناك تأثير ملحوظ للبيئة التنافسية مباشر أو غير مباشر ضمن قطاع عمل المصارف لمستوى تقبل المخاطر، لذا يجب على المصارف أن توفر المرونة الكافية لإدارة المخاطر للتعامل مع متغيرات البيئة مما ينعكس ايجاباً على احتفاظها بقيمتها السوقية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي خصوصاً ضمن المتغيرات المتسارعة والمستمرة في سوق العمل اليوم.

د. التطورات التكنولوجية: إن التطورات الها تأثير كبير في عملية إدارة المخاطر للمصارف كونها من أهم العوامل التي تحدد المنافسة بين المصارف ضمن هذا القطاع، فضلاً عن أن فهمه وتحليله من قبل الإدارة يساعد في تحديد المخاطر ومعالجتها بصورة دقيقة.

ثالثاً. الاستدامة المالية: يعد موضوع الاستدامة المالية من الموضوعات المهمة والذي حصل على اهتمام واسع في الآونة الأخيرة وعلى المستويين المحلي والدولي في الآونة الأخير نظراً لأهميتها ودورها الكبير في القطاع المصرفي لكونها بيضة القبان في الحكم على إمكانية الاستمرارية من عدمه لا نشطتها من خلال تحقيق أرباح وتحسين قيمتها السوقية لمنع انهيار انظمتها المالية والاعتماد الكامل في المؤشرات الخاصة بها في الحكم على ذلك، وبصورة خاصة مع تصاعد وتيرة البيئة التنافسية فضلاً عن تعرض بعض تلك المصارف إلى الإفلاس او التعثر في الإيفاء بالتزاماتها. والاستدامة المالية هي عملية توليد رؤوس الأموال بفاعلية من قبل المصارف وذلك من خلال تحديد الموارد فضلاً عن كافة القدرات وبطريقة نظامية ومتسلسلة لتتمكن من تنفيذ المهام التي أنشأت من أجلها مما ينعكس ايجاباً على تحقيق الاستمرارية لأنشطة الأعمال وبكفاءة لأدائها المالي، ونظراً لأن الوضع المالي يعتبر المحرك الأساسي لعمل تلك المصارف لذا يجب أن يعد موضوع الاستدامة المالية الهدف الرئيس الذي تسعى جاهدة إلى تحقيقه (Mion et al., 2023: 2).

إضافة كل من (الشايب وحمرة، 2022)، (الدوسكي والعركوب، 2023) أنها تعبر عن الحالة الصائبة لتلك المصارف من الجانب المالي على وجه الخصوص وللمدى الطويل إذ إنها تبين إمكانية استمراراها في أنشطتها وما يترتب على ذلك من إيرادات ونفقات دون أي تأثير سلبي على الملاءة المالية أو من الممكن تعرضها لمخاطر التعثر والافلاس أو عدم الإيفاء بالالتزامات والمتعلقات المالية مستقبلاً وذلك دون اللجوء إلى الاقتراض أو الدين (حمد ومحمد، 2025: 61).

مما سبق نستنتج بأنها تمثل قدرة المصارف على تكوين القيمة المالية والاقتصادية الجيدة لتحقيق الوضع المالي الذي يتصف بالإيجابي فضلاً عن ضمان الحفاظ عليه بشكل وبصورة مستمرة ومستدامة، ولمختلف أنشطتها وممارساتها الداخلية والخارجية للوقت الحاضر والمستقبلي سواء التشغيلية أكانت أم الاستثمارية والتركيز على التمويل على الخصوص بما ينعكس ايجاباً لتحقيق استمراريتها لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية مما يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل فضلاً عن تحقيقها للإيرادات وكذلك السيولة المناسبة وتغطية نفقاتها كافة، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على تحسين أداء المالي وإدارة تلك المصارف عموماً.

1. **أهمية الاستدامة المالية:** تتمثل أهمية الاستدامة بما يأتي (جمـيلة، 2017: 24) (عسـكر، 2023: 64):

أ. تعد أداة للأمان فضلاً عن الملاءة المالية للمصارف من خلال تحقيقها للسيولة والربحية مما ينعكس ايجاباً على الحد من المخاطر أو تخفيضها قدر الإمكان.

ب. أنها تعبر مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مدى قدرت المصرف بسداد الالتزامات الناتجة عن انشطته.

ت. تساعد في المحافظة على ودائع الزبائن من خلال عدم المجازفة بأموالهم لسد التزامات تتعلق بالمصرف عجز أو تعثر عن سدادها.

ث. تحمي المصارف من الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة قدر الإمكان فضلاً عن تحسين إمكانية المصارف في مواجهة الخسائر التي من المحتمل التي تتحملها تلك المصارف.

ج. تعتبر كمؤشر لزيادة المخاطر إذ إن العلاقة بينها وبين المخاطر عكسية أي كلما انخفضت ارتفعت المخاطر والعكس صحيح.

رابعاً. تطبيق معيار الابلاغ المالي (IFRS 9) للحد من المخاطر المصرفية وانعكاسها على الاستدامة: من خلال الاطلاع على الادبيات والمصادر المتعلقة بالجانب النظري تبين أن هناك علاقة تأثير لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي(IFRS 9) على تعزيز الشفافية للتقارير المالية وخفض عدم تماثلها فضلاً عن ممارسة التحوط المحاسبي بصورة أكبر من خلال اعتماده على تكوين مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة أي قبل وقوعها فضلاً عن أنه يرفع من مستوى التعقيد الخاص بالأرباح وتقلباتها بصورة متكررة من خلال زيادة تعقيد النماذج المحاسبية، كما إنه يعزز من الملاءة المالية لتلك المصارف فضلاً عن انه يخفض من تكاليف رأس المال ومخاطرها ويزيد من دقة تقديراتها فضلاً عن انه يحسن من عملية الإفصاح عن المخاطر المصرفية إذا يضمن المعلومات الكافية وبصورة مفصلة عن الطرق التي يتم اعتمادها من قبلها لإدارة تلك المخاطر بصورة كاملة، فضلاً عن المبالغ التي تم تخصصها ليتم مواجهة هذه المخاطر ليمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المالية الطارئة ويحد ذلك من ارتفاع المخاطر تزداد فاعلية النظام المحاسبي المطبق في تلك المصارف لعملية الرقابة عليها فضلاً عن إدارتها. تنعكس العلاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وادارة مخاطرها فضلاً عن الملاءة المالية لكفاية رأس المال ت بدور ايجابي على الأداء المالي لتلك المصارف بما يعادل حصتها السوقية ويحسن من قيمتها ويحافظ على الاحتياطات الرأسمالية اللازمة للإيفاء بمتطلباتها التشغيلية أي إن ذلك يمكنا من الاستمرارية.

يؤثر تطبيق النموذج الخاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) ايجابياً على الكفاية لرأس المال للمصارف مما ينعكس ايجاباً على تحقيق استقرارها المالي مما يسهم في الحد من مخاطرها

الائتمانية من خلال التنبؤ بها مقدماً. في المقابل، إلى ذلك سلباً على معدل العائد الخاص بالحقوق الملكية فضلاً عن تقليل أرباحها في الأمد القصير. إن كل ما تم تناوله في الجانب النظري يتفق مع المنطق وما سيتم اختباره على البيئة العراقية لبيان التأثير بين متغيرات البحث في الجانب العملي.

الجانب التطبيقي: تمثلت عينة البحث ب (16) مصرف مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2013-2023) وتم استخدام برنامج (STATA 17). كما توضح الجدول الآتي قياس توصيف متغيرات البحث كما في الجدول رقم (1):

جدول (1): قياس توصيف متغيرات البحث

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس	الأثر المتوقع
الاستدامة المالية	FS	تابع	تشير إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد إيرادات من أنشطتها التشغيلية بما يمكّنها من تغطية نفقاتها الجارية وضمان استمرارية تغطيتها لالتزاماتها المالية في الحاضر والمستقبل. (Said et al.,2019). ويتم قياسها بمؤشر (DuPont) قياساً على (Ahmed & Al-Hamdani, 2022).	.....
معيار الإبلاغ المالي 9	IFRS 9	مستقل	يقصد به تطبيق متطلبات المعيار الخاصة بالأدوات المالية، ولاسيما ما يتعلق بالتصنيف والقياس، وانخفاض القيمة، والمحاسبة عن التحوط (Awuye & Taylor, 2025). وسيتم قياسه بمتغير وهمي، إذ يأخذ القيمة (1) للمشاهدات التي تقع بعد فترة تبني IFRSs، ويأخذ القيمة (0) للمشاهدات التي تقع قبل فترة تبني IFRSs، قياساً على (E Kyiu & Tawiah, 2025).	+ -
مخاطر الائتمان	CR	وسيط	تشير إلى المخاطر التي قد تنتج عن عدم سداد المقترضين للقروض التي بذمتهم، أو التعثر في سداد مبلغ القرض الأصلي فضلاً عن الفوائد المترتبة عليه (Oudat & ali, 2021). وسيتم قياسه بمخصص خسائر القروض قياساً على (Mora, 2022).	+ -

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه.

بعد اكمال قياس المتغيرات المستخدمة في البحث يمكن تلخيص الاحصاء الوصفي للمتغيرات بالجدول رقم (2) وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

جدول (2): الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	عدد المشاهدات (Obs)	المتوسط (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev.)	الحد الأدنى (Min)	الحد الأقصى (Max)	الالتواء (Skewness)	التفرطح (Kurtosis)
مخاطر الائتمان (Credit Risk)	176	2.1234	8.5678	0.0000	32.4095	4.5678	22.3456
الاستدامة المالية (FS)	176	0.0748	0.2297	0.0000	1.5168	4.2907	22.2516
المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)	176	0.6250	0.4854	0.0000	1.0000	-0.5164	1.2667
عدد المشاهدات الصالحة للتحليل 176 = (Valid N – listwise)							

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لعينة مكونة من (176) مشاهدة. تشير النتائج إلى أن المخاطر الائتمانية، فقد بلغ المتوسط (2.1234) والانحراف المعياري (8.5678)، مع التواء موجب (4.5678) وتفلطح مرتفع (22.3456)، مما يعكس توزيعاً غير طبيعي ووجود قيم شاذة. أما مؤشر الاستدامة المالية(FS) ، فقد سجل متوسطاً منخفضاً (0.0748) وانحرافاً معيارياً (0.2297)، مع التواء موجب (4.2907) وتفلطح مرتفع (22.2516)، مما يدل على تركز القيم عند المستويات المنخفضة مع وجود بعض القيم المرتفعة. في المقابل، يُظهر متغير IFRS9، وهو متغير ثنائي، متوسطاً قدره (0.6250)، مما يشير إلى أن غالبية العينة تطبق المعيار. كما إن قيم الالتواء (-0.5164) والتفلطح (1.2667) تشير إلى توزيع مقبول نسبياً. بشكل عام، توضح النتائج أن معظم المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي نتيجة الارتفاع في معاملات الالتواء والتفلطح، مما يستدعي استخدام أساليب إحصائية ملائمة مثل التحويلات أو التقديرات المتينة لضمان دقة النتائج القياسية. مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار القيم المتطرفة في مخاطر الائتمان والاستدامة المالية والتي تتطلب اجراء اختبارات إحصائية عدم التوزيع الطبيعي من أجل ضمان دقة الاستدلال المحاسبي.

فيما يوضح الجدول رقم (3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات مع نفسها وكما يأتي:

جدول (3): مصفوفة الارتباط الذاتي بين المتغيرات

المتغيرات	(1)	(2)	(3)
مخاطر الائتمان(Credit Risk) (2)	. 1000		
الاستدامة المالية(FS) (3)	.0415	1.000	
المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) (4)	.0813	.0594	1.000

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

من خلال الجدول رقم (3)، تشير النتائج لمصفوفة الارتباط إلى أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة منخفضة للغاية، إذ لم تتجاوز (0.10)، مما يدل على ضعف العلاقات الخطية بينها. فقد سجلت العلاقة موجبة ضعيفة بين مخاطر الائتمانية ومؤشر الاستقرار المالي (0.0415). أما متغير IFRS9 ، فقد أظهر ارتباطات موجبة ضعيفة مع باقي المتغيرات، إلا أنها غير معنوية إحصائياً بسبب انخفاض قيمها. بشكل عام، تعكس النتائج عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات، مما يدعم صلاحية استخدام هذه المتغيرات في نماذج الانحدار الأربعة المذكورة انفاً. يعكس ذلك محدودية تطبيق المعيار (IFRS9) في التأثير على المخاطر الائتمانية والاستدامة المالية وهذا يدل على أن المصارف اعتمدت على عوامل أخرى تكون أكثر تأثير في تعزيز أدائها واستدامتها المالية.

فيما يوضح الجدول رقم (4) اختبار تضخم التباين(VIF) وكما يأتي:

جدول (4): اختبار تضخم التباين(VIF) "

المتغيرات	معامل السماحية (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
مخاطر الائتمان (Credit Risk)	.9804	1.02
الاستدامة المالية (FS)	.9901	1.01
المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)	.9901	1.01
متوسط معامل تضخم التباين		1.01

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج الجدول رقم (4) اختبار تضخم التباين (VIF) إلى أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة منخفضة جداً، إذ بلغت (1.01) لكل من المخاطر الائتمانية و(IFRS9)، كما بلغ متوسط VIF (1.01).وهي قيم أقل بكثير من الحد المقبول إحصائياً) 10. كما إن قيم معامل التحمل (Tolerance = 1/VIF)قريبة من الواحد الصحيح، مما يدل على عدم وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة. وبناءً على ما جاء في أعلاه، يمكن الاستنتاج أنه لا توجد مشكلة تعدد ارتباط خطي (Multicollinearity) في النموذج، مما يعزز من موثوقية نتائج التحليل القياسي، ويدل ذلك محاسبياً أن كل متغيرات البحث تكون متكاملة من ناحية تحليلها مالياً مما يعزز دقة قياسها والموثوقية للنتائج النموذج القياسي، مما يدعم صلاحيته في تفسير العلاقات المالية بينهما واتخاذ القرارات الرشيدة. ويمكن الاعتماد على نموذج الانحدار في قياس أثر تطبيق (IFRS9) في الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسه على الاستدامة المالية فيما يتناول الجدول رقم (5) اختبار بيساران للاستقلالية وكما يأتي:

جدول (5): "اختبار بيساران للاستقلالية "

الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
Pesaran's test of cross sectional independence	-1.235	.2264

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

في الجدول رقم (5)، تشير نتائج اختبار Pesaran للاستقلالية المقطعية إلى أن قيمة الاختبار بلغت (-1.235) بمستوى معنوية (Prob = 0.2264)، وهي قيمة أكبر من (0.05). وعليه، لا يمكن رفض فرضية العدم التي تفترض وجود استقلالية مقطعية بين الوحدات. لذا يمكن أن نستنتج عدم وجود ارتباط مقطعي (Cross-sectional dependence) بين بيانات الدراسة، مما يدل على أن الوحدات المقطعية مستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يدعم ملاءمة استخدام نماذج البيانات اللوحية التقليدية. وهذا يعكس استقلال المصارف عينة البحث من أجل تطبيق سياستها المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية وتطبيق المعيار(IFRS9) وهذا ما يعزز من دقة وموضوعية وموثوقية النتائج والاعتماد عليها في تفسير النتائج. فيما يظهر الجدول رقم (6) عدم تجانس التباين وكما يأتي:

جدول (6): عدم تجانس التباين

الاختبار	chi2(1)	Prob > chi2
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity	0.42	0.5179

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

تشير نتائج الجدول رقم (6) اختبار Breusch–Pagan / Cook–Weisberg إلى أن قيمة (chi² = 0.42)وبمستوى معنوية(Prob = 0.5179) ، وهي قيمة أكبر من (0.05). بناءً على ذلك، نستنتج عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) في النموذج، مما يشير إلى أن تباين الأخطاء ثابت، ومن ثم فأن تقديرات الانحدار تتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة والموثوقية. فيما يوضح الجدول رقم (7) الارتباط الذاتي وكما يأتي:

جدول (7): الارتباط الذاتي

الاختبار تحليل بيانات (panel Data) للارتباط الذاتي	Df درجات الحرية	Prob> chi2
2.345	(1, 5)	0.1462

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

في الجدول رقم (7) تشير النتائج لاختبار Wooldridge للارتباط الذاتي في بيانات البانل إلى أن قيمة إحصائية الاختبار بلغت (2.345) عند درجات حرية (1,5)، وبمستوى معنوية (Prob = 0.1462)، وهي قيمة أكبر من (0.05). وعليه، نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في النموذج، مما يعزز من موثوقية نتائج التقدير القياسي وصحة الاستدلال الإحصائي. يوضح الجدول رقم (8) اختبار هاسمان وكما يأتي:

جدول (8): ختبار هاسمان

Hausman Test	القيمة الإحصائية المحسوبة
chi2(2)	1.234
Prob>chi2	0.5392

المصدر. إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي: في الجدول رقم (8)، لوحظ أن نتائج اختبار Hausman إلى أن قيمة إحصائية كاي-تربيع بلغت (chi² = 1.234)بمستوى معنوية (Prob = 0.5392)، وهي قيمة أكبر من (0.05). وعليه، يُعد

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects) هو الأنسب للاستخدام في التحليل، لكونه أكثر كفاءة في ظل تحقق فرضياته. ويظهر الجدول رقم (9) نتائج نموذج الانحدار النموذج الأول وكما يأتي:

جدول (9): نتائج نموذج الانحدار النموذج الاول

موديل	مخاطر الائتمان Credit) (Risk	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة Z	القيمة الاحتمالية	فترة الثقة 95%		المعنوية
(2)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)	-2.7654	0.6942	-3.98	0.000	-4.1261	-1.4048	***
	Constant الثابت	4.4822	0.4877	9.19	0.000	3.5264	5.4379	
	معامل التحديد الكلي	0.6912			عدد المشاهدات		176	
	التفسير داخل الوحدات	0.0876						
	Chi-square	0.1587			Prob> chi2		0.001	
	*** p<.01, ** p<.05, * p<.0.1							

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

في الجدول رقم (9)، تشير نتائج نموذج الانحدار إلى وجود أثر سلبي ومعنوي ذا دلالة إحصائية للمتغير المستقل (IFRS9) في المخاطر الائتمانية (Credit Risk)، إذ بلغ معامل الانحدار (-2.7654) عند مستوى معنوية ($p < 0.01$)، مما يدل على أن تطبيق المعيار يسهم في خفض مخاطر الائتمانية في المصارف عينة الدراسة. كما إن قيمة الثابت (4.4822) جاءت موجبة ومعنوية، مما يعكس المستوى الأساسي لمخاطر الائتمان في حالة عدم تطبيق المتغير المستقل. أما بالنسبة لجودة النموذج، فقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.6912$)، مما يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي (69.12 %) من التغير في المخاطر الائتمانية، وهي قدرة تفسيرية مناسبة. ومع ذلك، فإن قيمة اختبار ($Chi^2 = 15.87$)عند مستوى معنوي (0.001) تؤكد أن النموذج ككل معنوي ذو دلالة احصائيةً. بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تطبيق معيار (IFRS9) له دور مهم في تقليل مخاطر الائتمانية للنموذج. لذا يمكن قبول الفرضية الأولى يوجد أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي في المخاطر الائتمانية لعينة الدراسة وهذا يتفق مع المنطق محاسبياً فضلاً عن أنه يكون بمثابة مجس لتنبيه المصارف لأي خسائر ممكن أن يتعرضون لها مما يمكنها من الحفاظ على السيولة وايفائها بالتزاماتها اتفاقه مع دراسة (Omukhulu,2020) و(Ribeira et.Al ,2024).

ويظهر الجدول رقم (10) نتائج نموذج الانحدار النموذج الثاني وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

جدول (10): نتائج نموذج الانحدار النموذج الثاني

موديل	الاستدامة المالية (FS)	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة Z	القيمة الاحتمالية	فترة الثقة 95%		المعنوية
(2)	مخاطر الائتمانية Credit) (Risk	0.0008	0.0014	0.55	0.585	-0.002	0.0035	
	Constant الثابت	0.0726	0.0189	3.83	0.000	0.0355	0.1097	
	معامل التحديد الكلي	0.0017	عدد المشاهدات				176	
	التفسير داخل الوحدات				0.0017			
	Chi-square	0.30	Prob> chi2				0.5848	
	*** p<.01, ** p<.05, * p<.0.1							

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

إن النتائج في الجدول رقم (10) لقياس تبين أثر المخاطر الائتمانية (Credit Risk)في الاستدامة المالية (FS)، إذ بلغ معامل الانحدار (0.0008) مما يدل على ضعف العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الاستقرار المالي. أما بينت النتائج المعنوية عند مستوى ($p = 0.585$) وهي قيمة أعلى من (0.05)، مما يدل على ضعف العلاقة وعدم دلالتها الإحصائية. بينما في المقابل، جاء قيمة الثابت (0.0726) موجبة ومعنوية إحصائيا ($p < 0.01$) مما يعكس المستوى الأساسي لمؤشر الاستقرار المالي.

أما من حيث جودة النموذج، فقد بلغت قيمة ($R^2 = 0.0017$)، مما يشير إلى ضعف شديد في القدرة التفسيرية للنموذج. كما أن اختبار كاي-تربيع ($Chi^2 = 0.30$) عند مستوى معنوية (0.5848) يؤكد أن النموذج ككل غير معنوي إحصائياً. بناءً على تفسير النتائج أعلاه، يمكن الاستنتاج أن المخاطر الائتمانية لا تؤثر بشكل معنوي على الاستقرار المالي ضمن عينة الدراسة. لذا يمكن رفض الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر للمخاطر الائتمانية في الاستدامة المالية لعينة الدراسة وهذا يختلف مع المنطق ويختلف مع دراسة (غادة، 2025) ويعزى سبب ذلك محاسبياً لعدم توفر كافة الامكانيات المادية والبشرية فضلاً عن عدم الادراك الكامل لآلية تطبيق المعيار من قبل ادارة تلك المصارف فضلاً عن عدم اتفاقه مع المنطق.

ويظهر الجدول رقم (11) نتائج نموذج الانحدار النموذج الثالث وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 304-327
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.15

جدول (11): نتائج نموذج الانحدار النموذج الثالث

موديل	الاستدامة المالية (FS)	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة Z	القيمة الاحتمالية	فترة الثقة 95%		المعنوية
(3)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)	0.0877	0.0312	2.81	0.005	0.0263	0.1489	***
	Constant الثابت	0.0399	0.0199	2.01	0.045	0.0009	0.0788	
	معامل التحديد الكلي	0.0438		عدد المشاهدات		176		
	التفسير داخل الوحدات	0.0423						
	Chi-square	0.0051		Prob> chi2		7.86		
	*** p<.01, ** p<.05, * p<.0.1							

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

إن نتائج النموذج أعلاه في الجدول رقم (11) تشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً لمتغير (IFRS9) على مؤشر الاستقرار المالي (FS) إذ بلغ معامل الانحدار (0.0877) عند مستوى معنوية (p = 0.005) مما يدل على أن تطبيق المعيار يسهم في تعزيز الاستقرار المالي. كما إن قيمة الثابت (0.0399) موجبة ومعنوية عند مستوى (0.05)، مما يعكس المستوى الأساسي لمؤشر الاستقرار المالي.

كما بينت النتائج أن جودة النموذج بلغت قيمة (R^2 = 0.0438) مما يشير إلى قدرة تفسيرية محدودة، حيث يفسر النموذج حوالي (4.38%) من التغير في المتغير التابع. ومع ذلك، فأن اختبار كاي-تربيع (Chi^2 = 7.86) عند مستوى معنوية (0.0051) يؤكد أن النموذج معنوي إحصائياً.

بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تطبيق معيار (IFRS9) له تأثير إيجابي مهم على الاستدامة المالية. ومن خلال ذلك يكن قبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر لتطبيق المعيار في الاستدامة المالية لعينة الدراسة وهذا يتفق مع المنطق كما إن الاستدامة المالية هي عبارة عن منظومة كاملة أي التأثير الخاص بها يكون نتيجة المعايير المحاسبية، ويتفق مع دراسة (الشباسي، 2021).

ويظهر الجدول رقم (12) نتائج نموذج الانحدار النموذج الرابع وكما يأتي:

جدول (12): نتائج نموذج الانحدار النموذج الرابع

موديل	الاستدامة المالية (FS)	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة Z	القيمة الاحتمالية	فترة الثقة 95%		المعنوية
(4)	التأثير غير المباشر	0.01562	0.00589	2.65	0.008	0.00412	0.02689	***
	التأثير المباشر	0.07203	0.03145	2.29	0.022	0.01045	0.13456	**
	اجمالي التأثير	0.08765	0.03145	2.81	0.005	0.02678	0.14892	***
	*** p<.01, ** p<.05, * p<.0.1							

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

من الجدول رقم (12) لقياس الفرضية الرابعة تم استخدم نموذج الانحدار الرابع، لذا تشير نتائج النموذج إلى وجود أثر غير مباشر (Indirect Effect) موجب ومعنوي إحصائياً (0.01562)

عند مستوى(p = 0.008) ، مما يدل على وجود دور وسيط جزئي في العلاقة بين تطبيق المعيار والاستدامة المالية.

كما أظهر الأثر المباشر (Direct Effect) قيمة موجبة ومعنوية (0.07203) عند مستوى (p = 0.022) مما يشير إلى استمرار وجود تأثير مباشر إلى جانب التأثير غير المباشر. أما فيما يخص الأثر الكلي (Total Effect) فقد جاء موجباً ومعنوياً (0.08765) عند مستوى(p = 0.005) وهذا يعكس القوة الإجمالية للعلاقة بين متغيرات الدراسة. وفي النتيجة، يمكن الاستنتاج وجود وساطة جزئية (Partial Mediation)، إذ يتم تفسير العلاقة من خلال كل من الأثر المباشر وغير المباشر لذا الآن يمكن قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أن يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعيار المحاسبة الدولي للأدوات المالية رقم (IFRS9) في الاستدامة المالية من خلال المخاطر الائتمانية وهذا يتفق مع المنطق أن تطبيق IFRS 9 ساعد المصارف على تطوير نماذج قياس أكثر دقة للمخاطر الائتمانية، الأمر الذي أدى إلى تحسين جودة التنبؤ بالتعثر وتقليل الخسائر المحتملة. وفي هذا السياق أن انخفاض مستوى المخاطر الائتمانية الناتج عن هذا التطور ينعكس مباشرة في تعزيز مؤشرات الاستدامة المالية عبر رفع مستوى السيولة والربحية بما يتفق مع دراسة (لحسن وخدوسة،2021).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة وهي كما يأتي:

1. أظهرت النتائج أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) لها أثر سلبي ومعنوي في المخاطر الائتمانية مما يدل على أن هذا المعيار له اسهام في خفض هذا النوع من المخاطر في المصارف عينة الدراسة
2. استنتج أن المخاطر الائتمانية ليس لها أثر معنوي في الاستدامة المالية وذلك يشر إلى أن الأثر المباشر كان ضعيفاً خلال مدة الدراسة وذلك قد يكون بسبب أن أثر هذه المخاطر قد يكون غير مباشر أو متأخر زمنياً أو قد يكون محدود التباين داخل العينة. وهنا لا يعني عدم أهمية المخاطر الائتمانية بل يعني أن أثرها المباشر يكون ضعيفاً مقارنة بالعوامل الأخرى في عينة الدراسة.
3. أظهرت الدراسة أن تطبيق المعيار له أثر ايجابي ومعنوي على الاستدامة المالية وبذلك يمكن القول ان المعيار له اسهام في تعزيز الاستقرار المالي (الاستدامة المالية)
4. أثبتت الدراسة على وجد أثر غير مباشر معنوي لتطبيق المعيار في الاستدامة المالية من خلال المخاطر الائتمانية مما يؤكد وجود وساطة جزئية بين المتغير المستقل والتابع
5. أثبتت النتائج أن القدرة التفسيرية لنموذج المخاطر الائتمانية والاستدامة المالية محدودة نوعاً ما مما يدل على أن هناك عوامل أو متغيرات أخرى مؤثرة في الاستدامة المالية.
6. أشارت النتائج بشكل اجمالي إلى أن المعيار (IFRS9) لا يعمل فقط كأداة محاسبية للإفصاح بل هو ادارة ادارية ورقابية تؤثر في ادارة المخاطر والاستدامة المالية معاً.

ثانياً. التوصيات: من خلال ما جاء في الاستنتاجات توصي الدراسة إلى:

1. تعزيز الالتزام الكامل بتطبيق المعيار(IFRS9) في المصارف لما له من تأثير في خفض المخاطر الائتمانية
2. يجب تطوير نماذج لقياس الائتماني الداخلي بما يتوافق مع فلسفة الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار (IFRS9)

3. على المصارف ان تقوي نظم الانذار المبكر لمتابعة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية قبل أن تتحول إلى خسائر حقيقية
4. دعم الاستدامة المالية في المصارف من خلال سياسات أكثر فاعلية في رأس المال والسيولة والربحية وليس فقط الاعتماد على ادارة المخاطر الائتمانية
5. ينبغي تدريب العاملين في الادارات المالية والائتمانية على آليات التطبيق العملي للمعيار وكيفية تفسير النتائج
6. على المصارف أن تجري اختبارات ضغط دورية لقياس أثر صدمات الائتمان على الاستدامة المالية والاستعداد لتلك الصدمات مسبقاً.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، محمد، مهى خضير وجمال هداش،2025، تأثير إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة.
2. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال، أثر تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة مجلو المحاسبة والمراجعة في لأتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث.
3. البابلى، شيماء سيد عبد الفتاح مصطفى، منصور، بهاء محمد حسين، بكري، دعاء سعد الدين & ...,, مختار إسماعيل. (2023). أثر التحول الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية .مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية.160-116 ,3(1) ,
4. بهانة وداد محمد حسانين،2022، أثر تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS 9) على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية (دراسة تطبيقية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد الثامن العدد الثالث عشر، الجزء الأول.
5. جميلة، سارة رحالي،2017 تقييم الأمان المصرفي من منظور العميل -دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية عين الدفلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجيلاني بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
6. حمد،كوثر عبد الجبار حسين، محمد،جمال هداش،2025،الذكاء المالي مدخلً لتحقيق الاستدامة المالية في إطار أنموذج PATROL دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد،أطروحة دكتوراه غير منشورة.
7. خالد محمد عثمان. (2022). أثر تطبيق معيار 9 الأدوات المالية IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية: دراسة مقارنة .مجلة البحوث المحاسبية. ,9(2) 76-718.
8. رهيف، بلسم حسين (2015) إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 –دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الاوسط –المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية-جامعة بغداد.
9. السباسي، محي سامي محمد محمد،2021، نموذج مقترح للقياس المحاسبي للمخاطر المالية من منظور المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ومعيار كفاية رأس المال بالتطبيق على القطاع المصرفي

A proposed model for the Accounting Measurement of (دراسة تطبيقية) المصري Financial Risks From the perspective of IFRS 9 and Capital Adequacy Ratio.المجلة العلمية-للدراسات المحاسبية–كلية التجارة–جامعة قناة السويس، المجلد 3، العدد4، الخريف.

10. صندوق النقد الدولي، 2023، النظام المالي العالمي في مواجهة ضغوط ارتفاع التضخم واسعار الفائدة
11. عسكر، هيثم رضوان محمد، 2023 (اثر مكونات أنموذج PATROL في الأمان المصرفي، دراسة تحليلية في عينة من المصارف الاسلامية العراقية للمدة من 2016- 2021) رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
12. علي محمود حسن، صدام حمدان عكض & ,هند حاتم علي. (2023). المعيار المحاسبي الدولي (IFRS 9) وعقبات تطبيقه في القطاع المصرفي العراقي Journal of Madenat Al-Elem . University College/Magallaẗ Kulliyyaẗ Madīnaẗ Al-ʿAlam Al-Ğāmi'aẗ, 15(2).
13. فوضيل، لحسن، عديلة & ,خنوسة. (2021). دور معايير التقارير المالية الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية .مجلة مالية ومحاسبة الشركات.49-38 ,(1)1 ,
14. فوضيل، لحسن، عديلة & ,خنوسة. (2021). دور معايير التقارير المالية الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية .مجلة مالية ومحاسبة الشركات.49-38 ,(1)1 ,
15. محمود موسى عبد العال متولي،2022، دراسة اختبار أثر تبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك في مصر لمخصص خسائر القروض على إدارة الأرباح ورأس المال، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث والجزء الثاني.
16. مصطفى خالد شوكت علي، د. أشرف هاشم فارس العبدون، 2023، تحليل العلاقة بين المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 ومقررات لجنة بازل III وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية على عينة من مصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت، قسم المحاسبة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. (ESRP) report, July. Financial stability implications of IFRS 9. European Systemic Risk Board, 2017).2017.
2. Abed, O., Al-Khaddash, H., & Al-Baidhani, A. (2022). Determinants of Financial Reporting Quality in Jordanian Industrial Firms. Jordan Journal of Business Administration, 18(1), 45–66.
3. Abo AL Hassan Qasim, brahim Naeem Hasan, Nassif Jassim Aljboory,2023, The impact of the application of the International Accounting Standard (IFARS 9) on the financial reporting of Iraqi private commercial banks, Journal of Research in Social Science and Humanities, (print), ISSN 2807-3916.
4. Ahmed, M. M., & Al-Hamdani, R. I. (2022). Measuring Financial Sustainability Using the Dupont Model, an Analytical Search for Real Estate Companies Registered in the Amman Stock Exchange for the Period 2008-2020. TANMIAT AL-RAFIDAIN, 41(136).

5. Al-Mayoufi, Z. S. K., & Al-Moussawi, H. A. K. (2025). To Sustainable Financial Stability in Iraq: Reading in the Role of Sustainable Finance. Lex Localis - Journal of Local Self-Government, 23(S5), 663-677.
6. Amer Morshed (2024). Evaluating the effects of IFRS 9 on Jordanian banks' credit and financial metrics. Banks and Bank Systems, 19(4), 70-83. doi:10.21511/bbs.19(4).2024.06
7. Awuye, I. S., & Taylor, D. (2025). Over half a decade into the adoption of IFRS 9: a systematic literature review. Journal of Accounting Literature, 47(4), 793-814.
8. Bischof, J., & Daske, H. (2016). IFRS 9 Financial Instruments and Bank Risk-Taking. University of Mannheim Working Paper, 1–35.
9. Erlend Kvaal, Edgar Löw, Zoltán Novotny-Farkas, Argyro Panaretou, Annelies Renders & Peter Sampers.(2024). Classification and Measurement under IFRS 9: A Commentary and Suggestions for Future Research, journal of accounting in Europe, Volume 21, Issue 2.
10. Giorgio mion & Cristian R. Loza Adaui and Angelo Bonfanti & veronica de crescenzo (2023) mission statements and financial and sustainability performance: An exploratory study of Benefit corporations certified as B corps, journal if business research 157 (2023) 113585.
11. Honková, I. (2021). IFRS 9 A JEHO VLIV NA FINANČNÍ STABILITU FINANČNÍCH INSTITUCÍ. Studies of Socio-Economics & Humanities/Socioekonomické a Humanitní Studie, 13(1).
12. Kyiu, A., & Tawiah, V. (2025, January). IFRS 9 implementation and bank risk. In Accounting Forum (Vol. 49, No. 1, pp. 234-258). Routledge.
13. Mohammad Fawzi Shubita, Faez Hlail Srayyih, Sinan Abdullah Harjan, Dua'a Shubita, Majd Munir Iskandrani,2025, Assessing the impact of IFRS 9's Expected Credit Loss model on capital allocation in Jordanian banks Banks and Bank Systems, Volume 20, Issue 2.
14. Mohammed Fadhil Neamah,2024, The Impact of IFRS 9 Compliance on Financial Statement Outputs: An Exploratory Study of a Sample of Commercial Banks, Journal of Economics, Finance and Accounting Studies, ISSN: 2709-0809 , Vol. 8 No. 3.
15. Mojca gornjak, 2020,"Literature Review of IFRS 9 and Its Key Parameters", International School For Social and Business Studies, Research Gate, Vol.6, No.1.
16. Mora, A. (2022). Discussion of 'Moving toward the expected credit loss model under IFRS 9: Capital Transitional Arrangement and bank systematic risk'. Accounting and Business Research, 52(6), 680-689.
17. Nyakarimi, S., & Atambo, W. (2021). Credit Risk and Financial Sustainability of Commercial Banks. International Journal of Finance and Accounting, 6(2), 39–50.
18. Omukhulu, B. A. (2020). Impact Of International Financial Reporting Standard 9 (Ifrs 9) Implementation On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya (Doctoral dissertation, Kca University).

19. Oudat, M. (2021). The underlying effect of risk management on banks' financial performance: An analytical study on commercial and investment banking in Bahrain. Available at SSRN 5147059.
20. Ozili, P. (2020). Banking Stability, Credit Risk and Financial Performance. Journal of Financial Regulation and Compliance, 28(2), 108–125.
21. Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. Journal of Financial Reporting and Accounting, 12(2), 102-116.
22. PricewaterhouseCoopers. (2017). IFRS 9, Financial Instruments Understanding the basics. Clinical and Surgical Ophthalmology. https://doi.org/10.4324/9781003266532-2 https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf.
23. Ribeiro, C. W. L., de Santana, J. L., Pimentel, R. C., & Salotti, B. M. (2024). IFRS 9 adoption and its impacts on banks' credit impairment: An international perspective. Enfoque: Reflexão Contábil, 43(3), 1-19.
24. Said, M. S., Annuar, H. A., & Hamdan, H. B. (2019). An investigation into the financial sustainability of Islamic Saving, Credit Cooperative Society (SACCOS) in Tanzania. International Journal of Ethics and Systems, 35(2), 242-259.